Business Use

تنطبق هذه الشروط والأحكام ("الاتفاقية") على أي أوامر شراء أو إصدارات أو وسائل أخرى للطلبات بين البائع ("البائع") وشركة بروكتر آند جامبل ("المشتري") (يُشار إلى كل منهما على حدة باسم "الطرف" وإليهما مجتمعين باسم "الطرفين") فيما يتعلق بالسلع/الخدمات (يُشار إلى كل منها على حدة باسم "السلع" "الخدمات" وإليها مجتمعة باسم "السلع/الخدمات").

1. تاريخ استحقاق الدفع والامتثال لمتطلبات الفاتورة. وفقًا لما يحدده المشتري، يتم احتساب تاريخ استحقاق الدفع من (1) تاريخ استلام الفاتورة الدقيق في الموقع الذي يحدده المشتري، أو (2) التاريخ الوارد في فاتورة البائع. لن يتم الدفع بأي حال من الأحوال قبل (1) تأكيد المشتري لإثبات أداء البائع، أو (2) استلام المشتري للسلع أو تاريخ أداء الخدمات المقابلة، أو (3) استلام المشتري لأي موافقة حكومية مطلوبة للدفع. يجوز للمشتري حجب الدفع إذا كانت فاتورة البائع غير دقيقة أو لا تفي بمتطلبات الفاتورة الخاصة بالمشتري أو لا تفي بالمتطلبات القانونية أو الضريبية. يقوم البائع، بالقدر المطلوب قانونًا، بإبلاغ السلطات بالفواتير وفقا للمتطلبات الفنية والمواعيد النهائية وفقًا للقوانين ("الامتثال بالإبلاغ"). يعوض البائع المشتري عن ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد أو ضريبة السلع والخدمات أو ما يعادلها من ضرائب الاستهلاك والفوائد والعقوبات ذات الصلة الناتجة عن إخفاق البائع في تقديم تقارير متوافقة. تصف كل فاتورة يقدمها البائع للأعمال المنجزة والرسوم المقابلة لها بطريقة مرضية بشكل معقول للمشتري. يتم نشر متطلبات فواتير المشتري على http://www.pgsupplier.com.

2. برنامج تنوع الموردين. إلى الحد المسموح به قانونًا، سيدّل البائع جهودًا معقولة تجاريًا لضمان استخدام الموردين متنوعي الملكية، بما في ذلك الموردين المملوكين للنساء، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا بما في ذلك الأقليات العرقية والمحاربين القدامى والأشخاص ذوي الإعاقة والموردين المملوكين لمجتمع الميم.

3. متطلبات التأمين. يحافظ البائع ويضمن حفاظ مقاوليه من الباطن، على نفقته، على تغطية تأمينية كافية ومعتادة لدى شركات التأمين المقبولة عمومًا. سوف يشمل هذا التأمين مجموعة بروكتر آند جامبل كمؤمن عليه إضافي فيما يتعلق بأداء البائع بموجب هذه الاتفاقية المنصوص عليها صراحة في شهادة (شهادات) التأمين. يتنازل البائع بموجب هذه الاتفاقية بشكل غير قابل للإلغاء وغير مشروط ويضمن تنازل شركات التأمين لديه بشكل نهائي وغير مشروط عن أي حق في الحلول للمطالبات ضد مجموعة بروكتر آند جامبل، ليتم توثيقها على نحو يرضي المشتري.

4. حقوق التدقيق. خلال الفترة ولمدة خمس سنوات بعد التاريخ الذي يحل لاحقًا من بين تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية أو تاريخ إنهائها: إلى الحد المسموح به قانونًا وبناءً على إشعار معقول، يحق للمشتري أو أي طرف ثالث يقبله الطرفان بشكل معقول الوصول إلى مرافق البائع وممثليه وأنظمة الكمبيوتر والسجلات الخاصة به لتحديد امتثال البائع لهذه الاتفاقية.

5. إرجاع السلع. يحق للمشتري إرجاع أي سلع لا تتوافق بالكامل مع هذه الاتفاقية. يقوم البائع بتعويض المشتري عن سعر هذه السلع بالإضافة إلى جميع التكاليف والنفقات المعقولة المرتبطة بهذا الإرجاع.

6. الخدمات غير متوافقة. إذا لم تكن الخدمات متوافقة تمامًا مع هذه الاتفاقية، يحق للمشتري: (1) الائتمان أو الامتناع عن السداد كليًا أو جزئيًا، أو (2) بناءً على إشعار إلى البائع، توظيف طرف ثالث لأداء الخدمات غير المتوافقة على تكلفة البائع.

7. الإنهاء للملائمة. يحق للمشتري إنهاء هذه الاتفاقية كليًا أو جزئيًا بغرض الملائمة بموجب إخطار لا تقل مدته عن 5 أيام للبائع دون أي التزام آخر.

8. الإقرارات والضمانات المتعلقة بالسلع/الخدمات. يقر البائع ويضمن أن السلع وأجزائها، في الوقت الذي تنتقل فيه الملكية إلى المشتري، ولفترة صلاحية السلع: (1)تمتثل تمامًا للمواصفات المنصوص عليها في الاتفاقية أو المرسلة عبر نظام مواصفات المشتري والمتضمنة عن طريق الإشارة (يُشار إليها مجتمعة باسم "المواصفات")؛ و(2) آمنة ومناسبة وملائمة لاستخدام المشتري؛ و(3) ذات جودة قابلة للتسويق وخالية من العيوب المخفية والظاهرة؛ و(4) تمتثل تمامًا لجميع القوانين المعمول بها. يقر البائع ويضمن أنه في وقت أداء الخدمات، وبشكل مستمر بعد ذلك، ستكون الخدمات: (1) ممتثلة تمامًا للمواصفات؛ و(2) منفذة بطريقة تتسم بالكفاءة والمهارة وخالية من العيوب في المواد والتصنيع، سواء كانت مخفية أو ظاهرة؛ (3) متوافقة مع معايير الرعاية التي يتم استخدامها من قبل الموردين الرواد في مجال الخدمات لمشروعات مماثلة؛ و(4) ممتثلة تمامًا لجميع القوانين المعمول بها. يتنازل المشتري عن حقه في خرق هذا القسم إذا لم يخطر المشتري البائع في غضون عام واحد بعد اكتشاف المشتري للخرق، أو بعد خمس سنوات من حدوث الخرق.

9. حقوق الملكية الفكرية. يقر البائع ويضمن ما يلي: (1) لن تنتهك السلع/الخدمات وأجزائها أو تخالف أو تختلس أي حقوق طبع ونشر أو براءات اختراع أو علامات تجارية أو حقوق تصميم أو تسجيلات أو أسرار تجارية أو معلومات سرية حق الدعاية والصور حق الخصوصية أو حقوق ملكية فكرية أخرى (يُشار إليها جميعًا باسم "حقوق الملكية الفكرية")؛ و(2) في تاريخ السريان، لم يتم تأكيد أي مطالبات ولا توجد إجراءات معلقة أو مهددة ضد البائع تفيد بأن السلع/الخدمات أو أجزائها تنتهك أو تخالف أو تختلس حقوق الملكية الفكرية. يقوم البائع بإخطار المشتري على الفور بهذه المطالبات أو الدعاوى.

10. الامتثال العام للقوانين. يلتزم الطرفان بالامتثال التام لجميع القوانين المعمول بها بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد والرشوة مثل قانون ممارسات الفساد في الخارج وقانون مكافحة الرشوة البريطاني وقانون عائدات الجريمة ("القوانين"). يقوم البائع بإخطار المشتري على الفور إذا تلقى البائع أي طلب من أي جهة حكومية تتعلق بأداء البائع بموجب هذه الاتفاقية.

11. تكافؤ فرص العمل. يمتثل البائع، ما لم يكن معفيًا، لـ (1) الأقسام 1.4-60(أ) و300.5-60(أ) و741.5-60(أ) من المادة 41 من قانون اللوائح الفيدرالية الذي يحظر التمييز ضد (أ) الأفراد المؤهلين بناءً على وضعهم كمحاربين قدامى محميين أو أفراد ذوي إعاقة، و(ب) جميع الأفراد على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية أو الأصل القومي. وفقًا للأقسام 1.4-60(أ) و300.5-60(أ) و741.5-60(أ) من المادة 41 من قانون اللوائح الفيدرالية، سيتخذ البائع إجراءات إيجابية لتوظيف الأفراد والتقدم في توظيفهم بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو تحديد الجنس أو الأصل القومي أو حالة المحاربين القدامى المحمية أو الإعاقة؛ و(2) وفقًا للقسم 300.10-61 من المادة 41 من قانون اللوائح الفيدرالية بشأن تقارير توظيف المحاربين القدامى والجزء 471 من المادة 29 من قانون اللوائح الفيدرالية، الملحق "أ" إلى الجزء الفرعي "أ" فيما يتعلق بنشر إخطار بحقوق الموظفين.يتم تضمين أحكام القسم 1.4-60 من المادة 41 من قانون اللوائح الفيدرالية في هذه الاتفاقية عن طريق الإشارة.

12. الامتثال لمكافحة الفساد. يلتزم البائع، ويضمن التزام أي شخص أو كيان يتصرف بالنيابة عنه (1) بعدم عرض دفع أو الدفع أو الوعد بدفع أو التصريح بدفع أي شيء ذي قيمة، و(2) بعدم إعطاء أو عرض أي مدفوعات "تسهيل" أو "تيسير" "(أي المدفوعات لتسريع أو تأمين أداء إجراء حكومي روتيني) سواء أكانت هذه المدفوعات قانونية أم لا بموجب قوانين مكافحة الرشوة المعمول بها لأي: (أ) مسؤول أو موظف أو أي شخص يعمل لصالح أو نيابة عن حكومة أو كيان تملكه أو تسيطر عليه حكومة أو منظمة دولية عامة؛ أو (ب) حزب سياسي أو مسؤوليه؛ أو (ج) مرشح لمنصب سياسي ("المسؤول العام") من أجل التأثير على أي عمل أو قرار صادر عن المسؤول العام سواء بصفته الرسمية أو انتهاكًا لهذه الصفة، أو لتأمين أي ميزة أخرى غير مشروعة.

13. العقوبات. يلتزم البائع ويضمن التزام وكلائه في الأداء بموجب هذه الاتفاقية بما يلي: (1) الامتثال الكامل (أ) لجميع قوانين العقوبات وقوانين مكافحة المقاطعة للولايات المتحدة الأمريكية، و(ب) لشروط أي ترخيص تصدير/استيراد يتم إخطار البائع به ("الترخيص") و(2) التصرف بطريقة بحيث لا تنتهك شركة بروكتر آند جامبل أي مسؤولية أو عقوبة بموجب أي قوانين أو ترخيص. يقر البائع ويضمن أنه: (1) لا يخضع للعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية سواء عن طريق قائمة معينة (بما في ذلك قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص ومكتب الصناعة والأمن في مكتب مراقبة الأصول الأجنبية) أو غير ذلك ("قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص")؛ و(2) ليس مملوكًا كليًا أو جزئيًا أو يخضع لسيطرة أحد الأشخاص المدرجين في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص؛ و(3) لن يرتبط بأي شكل من الأشكال بقائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص نيابة عن المشتري؛ و(4) لن يورد أي شيء مستخدم في توفير السلع أو الخدمات للمشتري من أحد الأشخاص المدرجين في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص أو من دولة خاضعة للحظر من قبل الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية؛ و(5) لن يقوم بالتعاقد من الباطن أو التنازل عن أي من التزاماته إلى أحد الأشخاص المدرجين في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص. يقوم البائع، في حالة انتهاكه لهذا القسم، بإخطار المشتري على الفور.

14. تعويض البائع للمشتري. سوف يقوم البائع بتعويض والدفاع عن المشتري وشركته الأم وشركاته التابعة والفرعية ووكلائه ومسؤوليه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه (يُشار إليهم مجتمعين باسم "مجموعة بروكتر آند جامبل") وفقًا للقسم 16 ضد أي أضرار ومطالبات الأطراف الثالثة والتكلفة المعقولة للدفاع ("الأضرار")، الناشئة عن (أو في حالة مطالبات الأطراف الثالثة، التي تزعم): (1) انتهاك البائع لهذه الاتفاقية؛ أو (2) الإهمال أو الإهمال الجسيم أو سوء النية أو سوء التصرف المقصود أو المتعمد من البائع أو ممثلو البائع؛ أو (3) الإصابة الجسدية أو الوفاة أو الضرر اللاحق بالممتلكات الشخصية الذي ينشأ أو يتعلق بالأفعال أو الإغفالات من جانب البائع أو ممثلو البائع؛ أو (4) زعم ممثلي البائع أنهم يعملون لدى المشتري؛ أو (5) انتهاك السلع/الخدمات أو أي من أجزائها لحقوق الملكية الفكرية أو محالفتها أو اختلاسها.

15. التعويض عن انتهاك المشتري للملكية الفكرية. يضطلع المشتري بتعويض البائع وحمايته من أي أضرار إلى الحد الذي تنشأ فيه عن أو فيما يتعلق (أو في حالة ادعاء مطالبات لأطراف ثالثة) بالسلع أو أي من أجزائها التي تنتهك أو تسيء استخدام حقوق الملكية الفكرية الناشئة عن المواصفات المقدمة من المشتري أو فيما يتعلق بها والتي لا يقدمها البائع كخيار، حيث لم يكن لينشأ هذا الانتهاك لولا المواصفات.

16. إجراء التعويض. يقوم الطرف الذي يسعى للحصول على تعويض وفقًا للقسم 14 أو 15 ("الطرف المتضرر") بإخطار الطرف الآخر ("الطرف المخالف") في غضون 30 يومًا تقويميًا بعد استلام الطرف المتضرر إخطارًا بدء أي إجراء قانوني لطرف ثالث. يُعفى الطرف المخالف من التزامه بالتعويض إلى الحد الذي عانى فيه الطرف المخالف من الإخلال الفعلي الناتج عن عدم الإخطار وفقًا للجملة السابقة. يتحمل الطرف المخالف، على نفقته، الدفاع في أي إجراءات قانونية لطرف ثالث مع مستشار حسن السمعة ومقبول على نحو معقول للطرف المتضرر ويحق له تسوية أي إجراءات قانونية لطرف ثالث بموجب إذن خطي مقدم من الطرف المتضرر، ولا يجوز حجبه أو تأخيره على نحو غير معقول. يتعاون الطرف المتضرر، على تكلفة الطرف المخالف وبناءً على طلبه، على نحو معقول مع الطرف المخالف في الدفاع عن هذا الإجراء. يلتزم الطرف المخالف بتعويض الطرف المتضرر عن أي أضرار يتم تقييمها ضد الطرف المتضرر. إذا طلب المشتري تعويضًا وفقًا للقسم 15 ناشئًا عن انتهاك مزعوم للمعلومات الشخصية المحددة للهوية أو مطالبة طرف ثالث تتضمن جهةً حكومية، يحق للمشتري تحمل الدفاع ويلتزم البائع بسداد جميع تعويضات الأضرار المتعلقة بهذا الدفاع للمشتري.

17. تعويض الملكية الفكرية من البائع. إذا أصبحت أية سلع/خدمات أو أي من أجزائها أو كان من المحتمل أن تصبح خاضعة لدعوى انتهاك حقوق الملكية أو إساءة استخدامها، يضمن البائع على نفقته، على الفور الحقوق الضرورية لمواصلة استخدام السلع/الخدمات وأي من أجزائها، أو في حالة عدم قدرة البائع على ضمان هذه الحقوق، فإنه يقوم باستبدال أو تعديل السلع/الخدمات أو أي أجزاء منها.

18. الخصوصية وأمن المعلومات. يمتثل البائع لمتطلبات الخصوصية وأمن المعلومات الخاصة بالمشتري والموضحة على الموقع https://pgsupplier.com/guidelines/pg-guidelines-for-suppliers.

19. ملكية حق الملكية الفكرية. يحتفظ البائع بملكية أي فكرة إبداعية أو تصميم أو تطوير أو اختراع أو أعمال تأليف أو معرفة فنية أو نتائج عمل ("الإبداعات") وحقوق الملكية الفكرية المملوكة للبائع قبل تاريخ السريان، ويمتلك البائع أي إبداعات وحقوق ملكية فكرية يتم إنشاؤها من جانب البائع أو نيابةً عنه إلى الحد الذي لم يتم إنشاؤها فيه كنتيجة مباشرة للسلع/الخدمات (يُشار إليها مجتمعة باسم "الملكية الفكرية للبائع"). يمنح البائع للمشتري رخصة غير حصرية ومجانية وعالمية ودائمة وغير قابلة للإلغاء وقابلة للتحويل والترخيص من الباطن بموجب الملكية الفكرية للبائع لما يلي: (1) الممارسة بأي طريقة لتحقيق الفائدة الكاملة للسلع/الخدمات وأي منتج عمل ناتج؛ و(2) نسخ الملكية الفكرية للبائع أو الاحتفاظ بها أو دعمها أو تعديلها أو تحسينها أو تطويرها. بناءً على طلب المشتري، يقوم البائع بتزويد المشتري بإقرارات مادية للملكية الفكرية للبائع. يحتفظ المشتري بملكية الإبداعات وحقوق الملكية الفكرية المملوكة للمشتري قبل تاريخ السريان، ويمتلك المشتري أي إبداعات وحقوق للملكية الفكرية التي أنشأها البائع أو تم إنشاؤها نيابة عنه إلى الحد الذي تم إنشاؤها فيه كنتيجة مباشرة للسلع/الخدمات (يُشار إليها مجتمعة باسم "الملكية الفكرية للمشتري"). تعتبر الملكية الفكرية للمشتري التي أنشأها البائع عملًا يتم تعيينه للإيجار. إلى الحد الذي لا يُعتبر العمل فيه من أجل الإيجار، يتنازل البائع للمشتري مجانًا وعالميًا وبشكل دائم ودون رجعة عن جميع الحقوق في الملكية الفكرية للمشتري إلى الحد الذي يسمح به القانون. إذا لم يكن هذا التنازل مسموحًا به قانونيًا، يمنح البائع للمشتري ترخيصًا حصريًا مجانًا وعالميًا ودائمًا وغير قابل للإلغاء وقابل للتنازل والترخيص من الباطن وغير مقيد للملكية الفكرية للمشتري إلى الحد الذي يسمح به القانون. بناءً على طلب المشتري، يقوم البائع بتحرير أية وثائق ضرورية لتوثيق الملكية الفكرية للمشتري أو ضمانها أو إتمامها. ويمنح المشتري للبائع ترخيصًا غير حصري مجانًا عالميًا، بموجب الملكية الفكرية للمشتري، لازمًا لتصنيع السلع وتنفيذ الخدمات. ويوجه البائع موظفيه أو ممثليه للتنازل للبائع عن أية ملكية فكرية للمشتري أنشأها البائع والامتثال لالتزامات البائع المنصوص عليها في هذا القسم. إلى الحد المسموح به قانونًا، يتنازل البائع عن أي حقوق معنوية في الملكية الفكرية للمشتري، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحق في تسميته كمؤلف وحق التعديل والحق في منع الإيذاء ومنع الاستغلال التجاري. وإلى الحد الذي يكون فيه هذا التنازل غير مسموح به قانونًا، سيتمتع المشتري بالحق في ممارسة أي حقوق معنوية في الملكية الفكرية للمشتري نيابة عن البائع إلى الحد الذي يسمح به القانون.

20. سند الملكية الشرعي والرهون. ينقل البائع إلى المشتري سند ملكية للسلع خالٍ من الرهون بمجرد انتقال مخاطر الخسائر إلى المشتري.

Error! Bookmark not defined.لن يقوم البائع برهن ممتلكات المشتري ويحدد ممتلكات المشتري في حيازة البائع كممتلكات للمشتري.

21. التنصرف. إذا تصرف البائع في أي بند مرتبط بمنتجات المشتري أو بند يتضمن حقوق ملكية فكرية للمشتري ("بند التصرف")، يقوم البائع حينئذٍ بما يلي: (1) جعل بند التصرف غير قابل للاسترداد؛ و(2) عدم التعاقد من الباطن على التصرف دون إذن خطي من المشتري؛ و(3) اتخاذ خطوات معقولة لمنع تزييف منتجات المشتري أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية للمشتري.

22. عمالة الأطفال والعمالة القسرية. يُحظر على البائع توظيف الأطفال أو ممارسة العمالة القسرية أو الإجبارية أو الاستعباد أو عمالة السجون أو العمل بالسخرة أو العمل من أجل رد الدين أو استخدام العقاب الجسدي أو غيره من صور الإكراه العقلي والبدني كصورة من صور الإجراءات التأديبية. وفي حالة عدم تحديد القانون، يعتبر أي فرد دون سن 15 عامًا طفلًا، فإذا حدد القانون سنًا دون 15 عامًا، ولكن وفقًا للتوقعات بموجب اتفاقية تنظيم العمال الدولية 138، ينطبق حينئذٍ السن الأدنى من ذلك.

23. الإفصاحات العامة. باستثناء ما تقتضيه القوانين، لا يُفصح البائع عن وجود هذه الاتفاقية أو شروطها أو عن وجود علاقة بين الطرفين.

24. استخدام اسم المشتري. لا يستخدم البائع الأسماء المؤسسية أو العلامات التجارية للمشتري أو شركته الأم أو الشركات التابعة له أو شركاته الفرعية دون الحصول على إذن خطي من المشتري.

25. التنازل. لا يتنازل البائع عن هذه الاتفاقية، سواء كليًا أو جزئيًا، دون الحصول على إذن خطي من المشتري. ويحق للمشتري التنازل عن هذه الاتفاقية، سواء كليًا أو جزئيًا، دون الحصول على إذن خطي من البائع.

26. حالة المتعاقد. يضطلع البائع بالتنفيذ بموجب هذه الاتفاقية بصفته متعاقدًا مستقلًا مع المشتري. ويقر البائع بأن ليس للمشتري أية علاقة عمل مع، أو حق أو واجب اختيار أو توجيه من، أي من موظفي البائع أو المتعاقدين من الباطن معه أو ممثليه الآخرين.

27. التعديل والتنازل. يجب إجراء أي تعديل في هذه الاتفاقية أو تنازل عن الحقوق كتابيًا وبتوقيع الطرفين. ولا يشكل عدم ممارسة الطرف لحقوقه بموجب هذه الاتفاقية تنازلًا عن هذه الحقوق.

28. القانون الحاكم. تخضع هذه الاتفاقية وتُفسر وفقًا للقوانين الداخلية للبلد أو الولاية أو الإقليم الذي يتواجد فيه المشتري ("المكان المحلي")، المعمول بها فيما يتعلق بالعقود التي يتم تحريرها وتنفيذها بالكامل داخل المكان المحلّي دون الرجوع إلى مبادئ تنازع القوانين. ولا تنطبق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع وقانون مبيعات البضائع (أونتاريو، كندا).

29. الأحكام السارية بعد انتهاء الاتفاقية. يظل أي شرط من شروط هذه الاتفاقية، التي يجب أن تظل سارية لاستفادة الطرفين من الاتفاقية، نافذًا بعد انتهاء هذه الاتفاقية أو إنهائها.

30. القبول. يقر البائع ويضمن أن (1) تسود هذه الاتفاقية على أي شروط وأحكام عامة تتعلق بالتجارة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الشروط والأحكام العامة للبائع وأنه قد تمت مراجعتها وقبولها من جانب البائع و(2) يُشكل الأداء مقابل هذه الاتفاقية قبولًا غير مشروط من البائع لهذه الاتفاقية. تفقد هذه الاتفاقية صراحةً قبول شروط هذا العرض ويعترض المشتري بموجب هذه الاتفاقية على أي شروط مختلفة أو إضافية واردة في أي رد على أمر الشراء هذا.

تمت المراجعة في 10 فبراير 2025